جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني الافتراضي حول:

التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

يوم 03 مارس 2022

استمارة المشاركة

المشارك الأول:

الاسم واللقب: ميسوم بوشنافة

الدرجة العلمية : دكتوراه

الرتبة: أستاذ محاضر قسم أ

مكان الانتساب: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية.

البريد الالكتروني: missoumi1978@gmail.com

عنوان المداخلة: أساسيات التمويل متناهي الصغر وأبعاده

محور المداخلة: المحور الأول

الملخص:

نهدف من خلال هذا الدراسة إلى الإلمام بالإطار المفاهيمي المتعلق بالتمويل متناهي الصغر من خلال التطرق لأهم التعاريف والمفاهيم المتعلقة به، بالإضافة إلى إبراز أهم مراحل تطوره وأهميته وأبعاده، وقد استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليل للإجابة على إشكالية البحث؛ وفي الأخير نذكر أهم الخدمات التي يقدمها التمويل متناهي الصغر.

الكلمات المفتاحية: التمويل متناهي الصغر، القروض متناهية الصغر، التأمين متناهي الصغر.

Abstract :

This study aims to cover the conceptual framework of microfinance thronght determining its different definitions, developement, importance, and its dimension. This study used the descriptivean alytical approach in other to answer the study problem.

Findings show that microfinance has signifiant impact interms of providing more services.

Key words : microfinace, micro debts, micro-insurance.

مقدمة عامة

يشير مصطلح التمويل متناهي الصغر بما هو متعارف عليه على المستوى الدولي إلى مجموعة الخدمات المالية المتنوعة والمقدمة إلى الأفراد غير القادرين على الحصول على تلك الخدمات المالية من المؤسسات المالية التقليدية، كما يمكن اعتبار التمويل متناهي الصغر من جانب آخر على أنه نشاط مالي يمكن أن تضطلع به طائفة واسعة من المؤسسات التي تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية مثل خدمات الإقراض وقبول الإيداعات والتأمين وسداد المدفوعات، وتحويلات الأموال إلى الأفراد المستبعدين من الاستفادة من تلك الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المالية التقليدية كالبنوك التجارة وغيرها، والتي قد لا تتماشى خدماتها المالية المقدمة وخصوصيات الأفراد وقد تسبب حرجا لبعضهم في التعامل معها بصيغها التمويلية وأساليبها الاستثمارية، وضماناتها وشروطها وفوائدها المسبقة.

ومن خلال ما سبق تتمحور إشكالية بحثنا حول السؤال التالي:

فيما تكمن أساسيات التمويل متناهي الصغر؟ وما هي أهم أبعاده؟

للإجابة على هذه الإشكالية تتبادر إلى أذهاننا التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالتمويل متناهي الصغر؟
- ماهي أهم مراحل تطور التمويل متناهي الصغر؟
- وما هي أهم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التمويل متناهي الصغر ؟ وما هي الخدمات التي يقدمها ؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية التمويل متناهي الصغر من أهمية الأدوار التي يلعبها في مجال التخفيف من حدة الفقر بحيث يعتبر أداة فعالة ووسيلة ناجحة لتوفير حياة كريمة لهم بحيث يتحولون إلى أفراد يمتلكون مشروعات خاصة بهم والإسهام في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فضلا عن توسيع نطاق الخدمات ما عدا القروض مثل الادخار والتأمين.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة التعرف على مفهوم التمويل متناهي الصغر ودوره في الحد من الفقر؛
- معرفة نشأة التمويل متناهي الصغر ومراحل تطوره؛
- الوقوف على أهم الخدمات التي يقدمها التمويل متناهي الصغر.

منهج البحث :

للاجابة على اشكالية بحثنا والتساؤلات المطروحة، وللإلمام بالموضوع من مختلف جوانبه النظرية اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتبار أن محور دراستنا نظري بالدرجة الأولى. أما عن **هيكل الدراسة** فشمل ثلاث محاور أساسية نلخصها في النقاط التالية:

1 -مفهوم التمويل متناهي الصغر؛

2 -نشأة التمويل متناهي الصغر ومراحل تطوره؛

3 -المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر وخدماته.

أولاً: مفهوم التمويل المتناهي الصغر:

عرفت برامج التمويل متناهي الصغر تطورا في السنوات الأخيرة، وذلك راجع للاهتمام الدولي بهذه البرامج، التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة في مختلف دول العالم، التي انتهجتها من خلال إنشاء مؤسسات تمويلية تقدم خدمات لمستخدميها محدودي الدخل وبمساعدتهم على إنشاء مؤسسات مصغرة تساهم في التوظيف والإنتاج . وتختلف مفهومه باختلاف الكتاب والباحثين في هذا المجال، ومن بين التعريف نذكر على سبيل الحصر التعاريف التالية:

- يعرف التمويل متناهي الصغر على أنه شكل من أشكال التنمية الاقتصادية التي تركز على حدة الفقر من خلال توفير الخدمات المالية للفقراء .[1] ونلاحظ من هذا التعريف بأنه يركز على أشكال التنمية ودور التمويل متناهي الصغر في تخفيف حدة الفقر للأسر منخفضة الدخل.
- كما عرفه آخر على أن التمويل متناهي الصغر على أنه تقديم قروض صغرى لأسر غايه في الفقر وذلك بهدف مساعدة على البدء في أنشطه إنتاجية أو تنمية مشاريعهم لرفع مستوى المعيشة.
- ويعرف برنامج الخليج العربي للتنمية التمويل المتناهي الصغر بأنه"الآلية الفعالة التي تستهدف شريحة أفقر الفقراء القادرين على العمل، للتخفيف من الصعوبات التي تواجهها هذه الشريحة وتحسين ظروفهم وتحويلهم إلى قوة منتجة تعتمد على ذاتها وتساهم في دعم مجتمعها. [2]
- وكما عرفه آخرون ان التمويل المتناهي الصغر "هو وسيلة فعاله لتمكين الفقراء من الاعتماد على أنفسهم ما ينعكس على دخل الأسرة بأكمله من ضمان الأمن الغذائي وبناء الثقة بالنفس والتفاعل مع المجتمع[3] . ويبين هذا التعريف أن التمويل متناهي الصغر وسيلة فعاله لمساعدة الفقراء من الاعتماد على أنفسهم وتوفير فرصة جيده للعيش.
- ويعرف **التمويل المتنابي الصغر** على أنه: " منح الفقراء الفرصة للح صول على الخدمات المالية الأساسية مثل القروض والادخار والتأمين متناهي الصغر." [4]

وكتعريف شامل يمكن القول أن التمويل متناهي الصغر هو تقديم مختلف الخدمات المالية والقروض لمنخفضي الدخل لتحسين دخولهم بغية التخفيف من حدة الفقر، وبناء الثقة بأنفسهم وتفاعلهم مع المجتمع.

ثانيا: نشأة التمويل متناهي الصغر ومراحل تطوره

تعتبر برامج التمويل متناهي الصغر حديثة النشأة إذ يعود تاريخها إلى أواسط سبعينيات القرن العشرين لتقديم الخدمات الائتمانية والقروض للفقراء.

1) نشأة التمويل متناهي الصغر:

تعود فكرة القروض المصغرة ومتناهية الصغر إلى مُحَمَّد يونس البنغالي الذي كان يعمل في كلية علوم الاقتصاد، لقد فكر في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أ أرضيهم لدى البنوك، مقابل قروض مرتفعة الفوائد، فاقترح فكرة "القرض المصغر"، الذي يتم بموجبه تقديم القروض لعش رات المزارعين، من دون ضرورة للضمانات التي عادة ما تطلبها البنوك التجارية، والتي تؤدي إلى إستبعاد الفقراء من المشاركة الاقتصادية لعدم إمتلاكهم أي أصول تصلح لأن تشكل ضمانا لما يحصلون عليه من قروض. لقد كانت البدايات الأولى للقروض المصغرة في بنغلاديش، حيث شهدت القروض المصغرة أول تجربة في الميدان من خلال "غرامين بنك" سنة ، 1983والذي يعتبر مؤسسة مالية للقرض المصغر، فلقد كانت تجربة القروض المصغرة في أغلبية البلدان العربية تعود إلى بداية تسعينات القرن الماضي فقد تأسس البنك الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة في عمان، الأردن، وبنك الأمل في اليمن وبنك الإبداع في البحرين...الخ[5]

2) مراحل تطور التمويل متناهي الصغر

مرت مسيرة التمويل متناهي الصغر العالمية عبر الزمن بمراحل متباينة يمكن وصف أهم ملامحها في الجدول التالي:

جدول رقم 01: مراحل تطوير التمويل متناهي الصغر

المرحلة	أهم الملامح والسمات
المرحلة الأولى: قبل 1950	• الإعتماد كليا على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل متناهي الصغر • قيام التجار والمربون بالدور الأساسي في توفير التمويل متناهي الصغر، مع قيام جمعيات الإدخار ومؤسسات المجتمع المحلي بدور أقل مثل، إنشاء أول مؤسسة مالية تقدم خدمات للتمويل الأصغر عن طريق مؤسسة Raiffeisen friedrich wihhelm في ألمانيا هدفها تقديم خدمات الإدخار للطبقة الفقيرة إلا أنه لم يعرف الإنتشار والنجاح.
المرحلة الثانية: 1950إلى 1970	• الإعتماد بدرجة كبيرة على ب ارمج الإئتمان التي يدعمها المانحون • قيام البنوك الزراعية بالدور الأساسي في توفير التمويل متناهي الصغر مع قيام الجمعيات التعاونية بدور أقل مثل: طرح فكرة تجريبية عن تطبيق التمويل متناهي الصغر في بنك بنغلادش وبنك سول.

المرحلة الثالثة: 1970 إلى 1995	• التحول إلى برامج التمويل متناهي الصغر المبني على الأسس التجاري. • قيام وتطبيق تجارب مصرفية ناجحة في التمويل متناهي الصغر في مختلف قارات العالم مثل: بنك غرامين، بنك راكيات، بنك سول مع قيام مؤسسات مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل.
المرحلة الرابعة: 1995 إلى 1997	• لتوسع في التمويل متناهي الصغر المبني على الأسس التجارية. • قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل متناهي مثل: تأسيس المجموعة الإستشارية.
المرحلة الخامسة: 1997 إلى 2005	• الدفاع التمويل متناهي الصغر إلى وضع لوائح تنظيمية. • إنشاء مؤسسات تتعامل في القروض فقط قمة التمويل متناهي بواشنطن مثل: إطلاق عقد التسعينات الميلادية بأنه عقد التمويل متناهي الصغر بالولايات المتحدة الأمريكية.
المرحلة السادسة: ما بعد 2005	• تقديم خدمات مالية في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع. • توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة. • الإعتماد على برامج التمويل متناهي الصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة مثل: إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005السنة الدولية للتمويل متناهي الصغر.

المصدر: ضرار الماحي، دورة تدريبية عن خدمات التمويل الأصغر، معهد علوم الزكاة، السودان، 2013ص 15.

3) خصائص التمويل متناهي الصغر:

هناك مجموعة من الخصائص تميز التمويل متناهي الصغر تتلخص فيما يلي[6]:

- ✓ القروض تكون قصيرة الأجل وبشكل عام تكون لتمويل أرس مال العامل على دفعات، ويتم صرفها بعد الموافقة لمن لا يحصلون على تلك القروض بشكل متكرر.
- ✓ يتم الطلب من المقرضين التقليديين مع تقديم ضمانات ملموسة مثل رهن الملكية، فإنه يتم طلب ضمانات سهلة كنظام ضمان المجموعة وفيه يكفل الأعضاء بعضهم بعضا بالتبادل لضمان السداد.
- ✓ طلب القرض وإج ارءات صرفه تكون بسيطة وسهلة الفهم ويتم تصميمها بما يتلاءم مع المقرضين منخفضي الدخل.

- ✓ إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بإلتزاماته في تسديد القروض السابقة.
- ✓ استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية.
- ✓ إستخدام أدوات الإدخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية إحتياجاته الخاصة.
- ✓ خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

4) رابعا: أهمية التمويل متناهي الصغر

تنبع أهمية التمويل متناهي الصغر من أهمية الأدوار التي يلعبها في مجال التخفيف من حدة الفقر بحيث يعتبر أداة فعالة ووسيلة ناجحة لتوفير حياة كريمة لهم بحيث يتحولون إلى أفراد يمتلكون مشروعات خاصة بهم والإسهام في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية إذ يقوم التمويل متناهي الصغر بالآتي:

- يعمل التمويل متناهي الصغر على مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم، وبالتالي الحد من نسبة تّأثرهم بالصدمات الخارجية (مرض رب الأسرة وعائلها أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب والسرقة)، بذلك يمكن إعتبار التمويل متناهي الصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقر خاصة النساء من الإعتماد على النفس وإحداث التغير الإقتصادي الإيجابي.
- تولد مؤسسات التمويل متناهي الصغر لدى المرأة العاملة الثقة بالنفس والقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الإستقلال المالي.
- زيادة مشاركة القطاع الصغير في الإقتصاد القومي، وبذلك يمكن اعتبار التمويل متناهي الصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء خاصة النساء من الاعتماد على النفس واحداث التغير الاقتصادي الإيجابي.

ثالثا: المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر وخدماته

يعتبر التمويل متناهي الصغر جزءا من التمويل الا أنه يتسم بمبادئ ويقدم خدمات خاصة سيتم عرضها لاحقا.

1) المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر:

يأتي الالتزام بتطبيق الممارسات السليمة في قطاع التمويل متناهي الصغر من أعلى مستويات البلدان والهيئات المانحة، ففي جوان 2004صادقت مجموعة الثمانية على المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر في إجتماع رؤساء هذه الدول في سي إيلانا بولاية جورجيا الأمريكية، وقد تم تحويل المبادئ الأساسية التي أعدتها وإعتمدتها الجهات المانحة والعامة والخاصة الثمانية والعشرون الأعضاء بالمجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP) إلى إرشادات عملية ملموسة موجهة إلى أجهزة موظفي الجهات المانحة والجهات الإستثمارية في هذه المبادئ التوجيهية للممارسات السريعة والمبينة فيما يلي[7]:

- الفقراء بحاجة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس القروض فحسب فبالإضافة إلى الإئتمان يريد الفقراء خدمات الإدخار والتأمين وتحويل الأموال.
- التمويل متناهي الصغر أداة تقوية لمحاربة الفقر، فالأسر الفقيرة تستخدم الخدمات المالية لزيادة دخلها وبناء أصولها وحماية أنفسها من الصدمات الخارجية.
- التمويل متناهي الصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، غير أنه لا يحقق كامل إمكاناته إلا إذا تم إدماجه في النظام المالي العادي القائم في البلد المعني.
- التمويل متناهي الصغر يمكنه تحمل تكاليفه، وذلك ليتمكن من الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء، وما لم تقم الجهات المقدمة لخدمات التمويل متناهي الصغر بتقاضي ما يكفي لتغطية تكاليفها، فإنها ستظل دائما محدودة بما هو متاح من موارد الدعم المالي الضئيلة وغير المؤكدة من الجهات المانحة والحكومات.
- التمويل متناهي الصغر يعني إقامة مؤسسات مالية محلية دائمة يمكنها إجتذاب الإيداعات المحلية ومن ثم إعادة تدويرها على هيئة قروض مع تقديم خدمات مالية أخرى.
- التمويل متناهي الصغر ليس دائما هو الحل، فهناك أنواع أخرى من المساندة قد تنجح أكثر بالنسبة للمعوزين الذين لا دخل لهم أو ليست لديهم وسائل تسديد ما يقترضونه.
- سقوف أسعار الفائدة تلحق الضرر بالفقراء لأنها تزيد من صعوبة حصولهم على الإئتمان، إذ أن تكلفة تقديم عدد كبير من القروض الصغيرة تفوق تكلفة تقديم عدد ضئيل من القروض الكبيرة، فسقوف أسعار الفائدة تمنع مؤسسات التمويل متناهي الصغر من تغطية تكاليفها، مما يقلص جانب العرض من الإئتمان للفقراء.
- وظيفة الحكومة هي تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة وليس بوسع الحكومات أبدا النجاح في تقديم خدمات الإقراض ولكن يمكنها خلق بيئة السياسات المساندة اللازمة.
- الموارد المالية التي تتيحها الجهات المانحة ينبغي أن تكمل رأس المال الخاص وألا تزاحمه، وينبغي على الجهات المانحة إستخدام المنح والقروض وأدوات أسهم رأس المال المناسبة على أساس مؤقت لبناء قدرات مؤسسية لدى الجهات المقدمة للخدمات المالية، وتنمية البنية الأساسية المساندة، بالإضافة إلى مساندة الخدمات والمنتجات التجريبية.
- نقطة الإعاقة الأساسية هنا تتمثل في نقص المؤسسات القوية والمديرين الأقوياء، فعلى الجهات المانحة تركيز المساندة التي تقوم بتقديمها على عملية بناء القدرات.
- التمويل متناهي الصغر يحقق أفضل نجاح حين يقيس ويفصح عن نتائج أدائه، ولا تقتصر فائدة رفع التقارير على مساعدة أصحاب المصلحة الحقيقية لتقدير قيمة التكاليف والمنافع، بل إنه يؤدي أيضا إلى تحسين الأداء،

فمؤسسات التمويل متناهي الصغر عليها وضع تقارير دقيقة ومقارنة على أدائها المالي (مثلا: عدد العملاء الذين يتم تقديم الخدمات لهم ومستوى فقرهم).

2) الخدمات الأساسية للتمويل متناهي الصغر:

يقدم التمويل متناهي الصغر خدمات مالية تشمل القروض المصغرة والإدخار والتأمين وتحويل الأموال وتقدم أيضا خدمات غير مالية مثل التدريب والإستشارات وتقديم القروض المصغرة بأليات مختلفة بين قروض فردية وقروض جماعية.

أولا: القروض متناهية الصغر

تبقى فاعلية القروض المتناهية الصغر مرتبطة بنسبة إندماجها في النظام المالي للدولة، ولذلك لفتح المجال أمام الفئات المحرومة والتي يتم إستثنائها من نظام التمويل الرسمي وهم الفقراء النشطين إقتصاديا ومن أجل تقديم خدمات أفضل للعملاء، لابد من تحقيق معايير جودة القروض المتناهية الصغر من خلال الآتي[8]:

أ. **الإستمرارية :**هناك إهتمام متزايد لإقامة تنظيمات مالية تعمل لصالح الفقراء بمعنى أن يصبح هناك توجه طويل المدى لإمداد الفقراء بالخدمات المالية التي يحتاجونها، فالبرامج قصيرة المدى قد يظهر تأثيرها في المدى القصير، لكنها قد تكون ذات تأثير سلبي على المستفيدين في الأجل الطويل كما أن البرامج قصيرة الأجل غالبا ما يصاحبها مشكلات في السداد فالفقراء يندفعون في إنتهاز الفرصة التي أتيحت لهم فيقومون بإنفاق القروض دون أن يعبئوا بطريقة سدادها.

ب. **الحجم :**يقصد به العلاقة بين الحجم والكفاءة من ناحية والتكاليف المتغيرة من ناحية التي تشير إلى أن التنظيمات الصغيرة لديها مشكلات أكثر في تقديم خدمات ذات جودة وبتكلفة معقولة في الأجل الطويل فوفقا للمعايير الدولية لا ينبغي أن تتجاوز نسبة عدد العاملين في مؤسسات الإقراض متناهي ة الصغر إلى عدد المقترضين، ويقصد هنا بالعاملين من يتعاملون مع المقترضين شرة ويقوم بمتابعتهم في تسديد قروضهم، أما الطاقم الإداري فلا بد أن يكون حجمه في أضيق نطاق.

ت. **درجة التغلغل :**يثور الجدل حول إمكانية إستهداف الفقراء مقابل الفئات الأكثر فقرا، وكيف يمكن تحديدهم وإلى أي مدى يتسنى لتنظيمات الإقراض متناهي الصغر إستهداف تلك الفئة الأخيرة على وجه الخصوص، فمن الممكن أن يفترض البعض أن الفئات الأكثر فق ار لن تكون مؤهلة للتعامل في القروض بسسب وجود نقص في ما تملكه من أصول إضافة لعدم وجود مصدر ثابت لديها للدخل، ولكن في المقابل تشير التجارب أن جزءا كبيرا من المستفيدين الذين نجحوا في تسديد مديوناتهم هم من أولئك الذين يعيشون تحت مستوى الفقر تماما وترجع أهمية عنصر التغلغل فيما يمثله من إمكانية وصول الجهة المقرضة إلى تحقيق إقتصاديات النطاق وتقدر بعض الدراسات أن

مؤسسة الاقراض متناهي الصغر يمكن أن تزيد تغلغلا بعد أن تكون محققة لإقتصاديات النطاق عندما يصبح لديها 1500مقترض، وهو ما يتحقق غالبا بعد عامين من تأسيسها.

ث. **الإستقرار المالي :**يشير الإستقرار المالي إلى قدرة المؤسسة التمويلية على استرداد تكاليفها من خلال ماتحققه من عوائد، وهنا قد يثور التساؤل بخصوص الكيفية التي يمكن بها نتوقع من الفقراء أن يساهمو ا في استمرارية عمليات التمويل متناهي الصغر، وما إذا كان ينبغي أن تقدم لهم تلك الخدمة دون الحصول على تكلفة تقديمها وهنا يمكن القول أنه لضمان الإلتزام طويل الأجل في تقديم التمويل للفقراء لابد من إيجاد كيانات مالية قادرة على الاستمرار في ظل محدودية الجهات المانحة والطريق الوحيد للتمكن من استمرارية تلك الكيانات المالية هو قطع الإعتماد على التمويل من الجهات المانحة وتمكينها من الدخول في الأسواق المالية وبهذا تضمن استقلاله.

ثانياً: **الإدخار متناهي الصغر**

تعرض مؤسسات التمويل متناهي الصغر عادة نوعين من حسابات التوفير: الطوعي والإلزامي، أما المدخرات الطوعية فهي تقابل خدمات التوفير المقدمة من البنوك التجارية التقليدية، بينما المدخرات الإلزامية فهي تقدم كضمانات للقروض وليس بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أية عوائد على الودائع بل يتم الإحتفاظ بها في المؤسسة حتى يتم الوفاء بالقرض[9] .

ثالثاً: التأمين متناهي الصغر

رغم تطور التمويل متناهي الصغر وما يقدمه إلا أن التأمين متناهي الصغر لم يستحوذ إلا على قدر ضئيل من الإهتمام، وهذا أجل التأمين على المخاطر لذوي الدخول المنخفضة لما يواجهونه من أخطار مثل الحوادث والمرض والوفاة وغيرها، ولهذا يمكن أن يمثل التأمين حق وإن كان على مبالغ صغيرة مع نوع من الحماية وراحة البال وحفظ الكرامة للشخص الفقير.

الخاتمة:

في ختام دراستنا نخلص أن التمويل متناهي الصغر بمثابة آلية تسمح لفئة الفقراء أو الأشد فقرا للاستفادة من تشكيلة من المنتجات المالية التي لا يمكن أن توفرها المؤسسات المالية أو البنكية التقليدية، فضلا عن ذلك؛ فإن التمويل متناهي الصغر يرتبط بشكل أساسي بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

حيث يشغل التمويل متناهي الصغر دورا هاما في القضاء على ظاهرة البطالة خاصة عند الشباب والنساء الماكثات في البيت، وتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للدول، فإن هذا التمويل يعتبر الحجر الأساس للقيام بأي مشروع استثماري ومساهمته في إنشاء مؤسسات مصغرة وتحسين الظروف المعيشية لفئة معينة من المجتمع عن طريق هيئات داعمة من قبل الدولة.

الهوامش:

[1] Barr, michaels, micro finance and financial developement, u,ivercity of michigan low school, 2005, P 59

[2]شلي وسام، دور التمويا الأصغر في تحقيق الشمول المالي دراسة حالة الأردن، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والادارية، المجلد 14، العدد 01، الجزائر ص 441.

[3]الساوي، عبد الماجد بلة قاسم الفكري، دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي، دراسة حالة مجموعة من المصارف السودانية للفترة بين 2007-2012، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان 2015.

[4]سلوى أبو ضيف أحمد، دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر، دراسة كمية، مجلة أماراباك مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 07، العدد 22، 2016، ص 107.

[5]شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورهما في التشغيل في الدول العربية، دار الفكر الجامعي ، مصر 2020، ص 114.

[6] khan, Ajaz Ahmed, **Islamic Microcredit**: Theory, Policy and Practice –islamic releif,united kingdom., 2008, P:11

[7] البنك الدولي، دليل المبادئ السلمية الخاصة بالجهات الممولة للتمويل متناهي الصغر المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، الطبعة الثانية، 2006 https//:www.cgap.org.

[8]عالي عبد الحميد عارف، **إدارة القروض متناهية الصغر: الأليات والأهداف والتحديات** ، المجلة العربية للإدارة، المجلد،29 العدد الأول، يونيو2009 ص165.

9ماركو إليا ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر، نصوص وحالات دراسية، جامعة تورينو، إيطاليا، كلية الإدارة، 2006ص 38-39.